التقاء الهامش الحضري بالريفي بمدينة بريدة
دراسة في جغرافية التخطيط الحضري (*)

أ/د: أحمد بن محمد الشبعان
أستاذ الجغرافيا الاجتماعية
بقسم الجغرافيا بجامعة القصيم

د.محمد محمود الشرقاوي
أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا –
جامعة القصيم

ملخَّص

تحظى الدراسات الحضرية بأهمية خاصة لدى المخططين وأصحاب القرار، وبخاصة القضايا المتعلقة بالتخطيط الحضري، ومن أبرزها ما يواجه هذا التخطيط من تحديات نتيجة لتمدد المدن على حساب ريفها. هذه الدراسة اختصت بمدينة بريدة التي تواجه تمددا من جميع جهاتها؛ نتيجة لتزايد وتيرة أعداد سكانها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما ترتب عليه اتساع المدينة وبالأخص في اتجاهها الغربي؛ مما نتج عنه التحامها بالأرياف الغربية، ومنها ريف (الخب الطويل). وقد نتج عن الالتحام مشكلات مثلت تحديًا أمام المختصين بتخطيط المدن، وهددت في الوقت نفسه الريف والحفاظ على صورته المرغوبة لدى المعنيين به. من هنا جاءت مشكلة الدراسة التي تمحورت حول بلورة نتائج هذا اللقاء الحتمي بين الهامشين الحضري والريفي، وكيفية التعامل معه، ولإبراز صورة هذا التلاحم والخروج بآلية مثلى مبنية على مسح ميداني. هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع تمدد المدينة غربًا على حساب ريفها، كما حاولت رسم صورة عن أبرز معوقات التخطيط الحضري لبريدة في توسعها غربًا، وما هي الرؤية المستقبلية في تحقيق الانسجام فيما بين الهامشين –الحضر والريف–؟ وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف وغيرها، أُختير المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة، حيث يهتم بتوفير أوصاف دقيقة عن الظاهرة المراد دراستها عن طريق جمع

(*) **مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨٠) العدد (١) يناير ٢٠٢٠.**

البيانات وتحليلها ووصف النتائج، وتفسيرها للوصول إلى تعميمات تخدم في الخروج بتصور عن المشكلة واقتراح أفضل آليات حلها. كما دعمت الدراسة استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد للتعرف على التوسع من خلال خريطة استخدام الأرض الحديثة في عرض وتحليل البيانات. واختتمت الدراسة ببعض المقترحات التي قد تسهم في إيجاد تناغم بين الحضر والريف حال حتمية التحامهما.

شكر :

يتقدم الباحثان بجزيل الشكر لجامعة القصيم ممثلة بعمادة البحث العلمي على دعمها المادي لهذا البحث تحت رقم 5260-asc-2018-1-14-S خلال السنة الجامعية ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٨م.

Meet urban by rural in Buraidh city (Alkhab al taweel) as example
A study in the geography of urban planning

Abstract

Urban studies are particularly important for planners and decision-makers, particularly urban planning issues. The most prominent of these challenges are the expansion of cities at the expense of rural areas. This study was limited to the city of Buraidah, facing expansion from all sides, West, where it was at the expense of its countryside; which resulted in the annexation of the western countryside, including the long story; this meeting resulted in urban problems hindered the urban planning of the city, while threatening the image of the countryside. The study aims to identify the motives of the expansion of the city westward at the expense of the countryside, and aims to give a picture of the most important obstacles to the urban planning of Buraidah in its expansion westward. In order to achieve these goals, The selection of analytical descriptive approach to its relevance to this study, where it is interested in providing accurate descriptions of the phenomenon to be studied by: data collection and analysis and description of the results, and interpretation to access the generalizations serve to exit a clear perception of the problem; also took advantage of some tools such as

maps and information systems Faithful in the presentation and analysis of the study data.

The study will conclude with the most appropriate suggestions and solutions that may contribute to urban and rural harmony if necessary.

Acknowledge :

The authors gratefully acknowledge Qassim University, represented by the Deanship of Scientific Research on the material support for this research under the number (5260-asc-2018-1-14-S) during the academic year 1440 Ah (2018 AD).

١ – مقدمة:

يعرف التخطيط الحضري بأنه مجموعة من الرؤى التي يضعها المخططون لتنمية وتوجيه توسع المستقرات الحضرية مما يفسح المجال للأنشطة الحضارية أفضل توزيع مكاني. من هنا فإن من الأهمية [المُهِمّ] أن يبنى مستقبل المدن على مؤشرات سكانية وإمكانات وموارد طبيعية للمكان، مع الأخذ في الاعتبار بأهمية إشراك السكان المحليين ومراعاة خصوصيتهم الثقافية مع تطبيق الأنظمة الموجهة من السلطة بينهم بالمساواة.

ومدينة بريدة شأنها كشأن مجموعة من المدن السعودية التي تواجه تزايدا هائلا في أعداد سكانها مما ترتب عليه الحاجة إلى التوسع في الأحياء السكنية لتلبية حاجة السكان من السكن والاستقرار. حيث بلغ عدد سكانها ٤٧٠٥٩٤* في تعداد (١٤٣١/٢٠١٠م) (مصلحة الإحصاءات ١٤٣١هـ) ومنذ أول تعداد رسمي ١٣٩٤هـ حتى ١٤٣٩هـ، تضاعف عدد السكان قرابة خمس مرات بمعدل نمو سنوي (٥%) وبمتوسط زيادة سنوية تجاوزت (١٩٠٠٠ نسمة) وعليه فإن سكان بريدة حتى تاريخ ١٤٣٩هـ قد تجاوز (٦٠٠ ألف نسمة) وفي ٢٠٥٠م سوف يتجاوز مليونا ونصف نسمة. (حسابات الباحث).

إلى جانب ذلك فهذه الأرياف تشهد حركة تزايد في أعداد سكانها واستقرارهم في هذه الأرياف عكس ما كان سابقًا من نزوحهم لبريدة؛ وذلك للتوسع في انتشار الخدمات في هذه القرى والتغير الاجتماعي من قبيل استقلال فروع الأسرة العنقودية – سواء في بريدة أو ريفها– في بيوت مستقلة داخل القرى بدلا من تجمعهم في بيت واحد كما كان سائدًا قبل ثلاثة عقود تقريبًا.

ومما يشجع على دراسة هذه المدينة أنها تمتلك قواسم مشتركة مع ريفها من جهة التشابه في الموضع الطبيعي الذي نشأت في أحضانه؛ فبريدة عبارة عن تمدد عمراني من شمالها إلى جنوبها، تشكلت داخل خب(*)عملاق كان عبارة عن مجرى مائي ينتهي بحي السادة، وهذا يتوافق مع أن " المدينة في مجملها تشكل نظامًا اصطناعيًا مندمجًا مع المحيط الطبيعي، أي إن المدينة تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، تعالجه وتدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة" (جلول، ٢٠١٥م، ١٤٣٦هـ، ص ٨٠) والذي يحدث الآن من تمدد للمدينة في غربها لم يراع طبوغرافية الموضع فكانت مشاريع التسوية للكثبان الرملية مما يدفع بالمسارعة في إجراء مثل هذه الدراسات التي تحاول أن تساهم بتقليل هذا القضم للريف المحيط بالمدينة.

ومما يدعم أهمية العناية بالحفاظ على النطاق الزراعي في غرب بريدة أنه يتفق مع نظرية هوارد التي دعت للحفاظ على "الحزام الأخضر للمدينة التي تم تنفيذها في عام ١٩٠٣م في مدينة ليتشورت" (الشواورة، ٢٠١٨م/ ١٤٣٩هـ، ص٢٨٢) فهذا الحزام له إيجابيات عدة منها منع النمو غير المنظم، وإضفاء الطابع الجمالي للمدينة إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة من قبل تخفيف

(*) الخب: موضع منخفض ويقع بين كثيبين رمليين، سكان الخب الطويل من ضمن سكان بريدة منذ اعتبارها داخلة في النطاق العمراني في عام ١٤٣١هـ.

حدة أشعة الشمس في هذه البيئة الصحراوية، وتنقية الهواء من التلوث أو الرياح الحاملة للغبار، وفوق ذلك كله تلبية حاجة الأجيال من منتجات الريف المحيط بالمدينة بأقل تكلفة.

أما بخصوص الحدود الجغرافية للدراسة فهي مدينة بريدة مع جزء من ريفها الغربي داخل نطاقها العمراني. واُختير (الخب الطويل) لوقوعه داخل دائري بريدة ودخوله ضمن النطاق العمراني للمدينة. كما أنه يمثل كيانًا جغرافيًا ذا حدود طبيعية بارزة تفصله عن بقية الأرياف الغربية وغرب بريدة. ويمتد هذا الخب داخل الكثبان الرملية على طول الجهة الغربية للمدينة من شمالها إلى جنوبها، كما أنه يتضمن مجموعة من القرى مثل (خب الثنيان وجرية العمران) (خب البريدي)، (حويلان) ، (القصيعة) وهي تمثل نماذج ريفية تتجسد فيها جميع الظواهر، الموجودة في معظم بقية الخبوب سواء الطبيعية أو البشرية نتاج تفاعلهما في موضع تولد عنه صور إيكلوجية كان من بين أهداف الدراسة الحفاظ عليها.

٢- أهمية الدراسة:

نتيجة لتزايد أعداد سكان بريدة والحاجة لتوسع المدينة في جميع اتجاهاتها؛ توجه بعض رجال الأعمال والعقار بالمنطقة وبعض الأسر التي تملكت الأرض عن طريق الإرث من سكان هذه القرى، ورؤساء مراكز تلك القرى، إلى ردم بعض المنخفضات الرملية (الخبوب) عن طريق دفنها بالكثبان الرملية المحيطة بها أو اعتلاء الكثبان الرملية المطلة؛ بهدف تخطيطها كنوع من الاستثمار وتلبية لحاجة السكن وبخاصة أبناء أسر القرى الغربية ممن يرغب في السكن في غرب بريدة ليكون قريبًا من أقاربه ممن يقيمون في الأحياء الغربية أو القرى التي تقع في غربها؛ نتج عن ذلك ظهور جيوب ريفية كأنها جزر في بحر من التمددات العمرانية الحديثة تنم عن عدم التناغم بينهما

مما أفرز تداخلا بين الخدمات وصعوبة في التخطيط لتواجد ظاهرة تفتيت الملكية الفردية في هذه القرى.

هذا التوجه دفع إلى دراسة هذه الظاهرة كخطوة للمشاركة في الحفاظ على الصورة الريفية (Land scabe) وكنظرة اقتصادية فإنه مما يعين على الاحتفاظ بالموارد الطبيعية حول المدينة لا سيما الأراضي الزراعية التي لا يسمح باستخدامها في تطوير الاستعمالات الحضرية، هذا في الوقت نفسه قد يساهم في الحفاظ على بعض مساحات الفضاء والمناطق الخضراء لتكون مكانًا لقضاء أوقات الفراغ ورئة للمدينة. إلى جانب ذلك كله فإنه يمكن أن يطرح في هذه الدراسة سياسات حضرية مناسبة لأجل التجديد، سواء كان باستخدام سياسة الحفاظ أو إعادة التأهيل أو اعتماد سياسة إعادة التطوير لكي تستمر النماذج الريفية حية؛ فيمكن من خلالها أن تحقق عائدات سياحية دائمة باعتبارها مراكز جذب لأنواع مختلفة من أنواع السياحة الثقافية والريفية.

٣- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن اتساع المساحة العمرانية لمدينة بريدة من جميع جهاتها، وبخاصة في غربها؛ كان على حساب ريفها؛ حيث تم التحام كتلة المدينة بالأرياف الغربية ومنها (الخب الطويل) هذا اللقاء نتج عنه مشكلات حضرية عرقلت التخطيط العمراني للمدينة، وهددت في الوقت نفسه صورة الريف فلم يعد يحتفظ بهويته الريفية المطلوبة كما كان من قبل. فكيف يمكن الخروج بتصور يساهم بتقليل بعض النتائج السلبية لهذا التلاحم، ويحفظ لكل من الطرفين خصوصيتهما الحضرية والريفية؟ وللوصول إلى حل أمثل لهذه المشكلة كان لا بد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما دوافع التوسع الحضري لبريدة غربًا على حساب الريف؟

٢- ما أبرز معوقات التخطيط الحضري لبريدة في توسعها غربًا؟

٣- هل يمكن إعطاء صورة عن تناقص هوية هذا الريف بسبب تمدد المدينة؟

٤- ما الصورة المقترحة لإيجاد التناغم بين الحضر والريف في هذا التلاحم؟

٤- أهداف الدراسة:

١- التعرف على دوافع تمدد بريدة غربًا على حساب الريف.

٢- إعطاء صورة عن أبرز معوقات التخطيط الحضري لبريدة في توسعها غربًا.

٣- توجيه العناية لخطورة تناقص هوية هذا الريف بسبب تمدد المدينة.

٤- اقتراح حلول تساهم في إيجاد تناغم بين الحضر والريف حال ضرورة التحامهما.

٥- مصطلحات الدراسة:

٥-١- الريف:

يخضع تحديد الريف إلى مجموعة متعددة من المعايير، ومن أقربها لهذه الدراسة المعيار المهني والاجتماعي؛ فسكان الريف على الأغلب مرتبطة حياتهم بالزراعة وتربية الحيوانات، "ويعيشون في مجتمعات محلية صغيرة الحجم، وهم أكثر تجانسًا في السمات السلالية والنفسية والاجتماعية والأعراف وأنماط السلوك" (الموسوي، ٢٠١٨م، ١٤٣٩هـ، ص٢٢-٢٣) هذه المعايير شكلت تلك القرى مما جعلها تأخذ شخصية مغايرة لإحياء المدينة الزاحفة عليها.

٥-٢- المدينة:

" تركز لسكان يتميزون بطريقة للحياة واضحة من خلال أنماط الحياة والعمل، وتتميز المدينة باستعمالات أرض متخصصة بدرجة عالية، وتنوع كبير لمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتستخدم الإمكانات والموارد بحيث تبدو وكأنها آلات أو مكائن في غاية التعقيد" (الموسوي، المرجع السابق،

ص٢٦) كما أنها تضم نوعيات مختلفة من السكان والمستويات التعليمية والمهن غير المتجانسة، هذا النوع من الحياة رسم مساكن وأحياء حديثة تلبي هذا التغير.

٥-٣- التحضر:

تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة، وهو يعني انتشارا للقيم والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين" (جلول، ٢٠١٤م، ص١٨) وقد قلت في خضم الحياة الحضرية العلاقات الاجتماعية وسمات الحياة الريفية غير المعقدة.

٥-٤- الحافة الريفية الحضرية:

تعبر عن نمو المدينة باتجاه الخارج بشكل غير واضح، مما يعني زحفها بطريقة غير منتظمة على ريفها، مكونة أحياء عشوائية في نقاط معينة "ويعتبر نمط استخدام الأرض المشوش في المنطقة بأنه السمة الغالبة والممثلة لحافة المدينة" (الشواورة، ٢٠١٨م-١٤٣٩هـ، ص٤٠٦).

٦- الإطار النظري:

يمثل التخطيط بوجه عام أسلوبا يتكئ على بيانات تخص الموارد الطبيعية والبشرية لرسم مستقبل ذلك المكان الجغرافي؛ لتحقيق أهداف في مرحلة مقبلة. أما التخطيط الإقليمي فيمثل تنمية وتطوير استعمالات الأرض الحضرية والريفية فيه على نطاق جغرافي أوسع من مفهوم نطاق حدود المدينة. أما التخطيط الحضري أو المحلي فإنه يشمل التوزيع المكاني للنشاطات وتنظيم استعمالات الأرض وتحديد اتجاهات نموها في إطار المدينة (انظر الراوي، من ص ٣٨ وحتى ص ٤١).

وتتناول هذه الدراسة في جوهرها توسع مدينة بريدة على حساب ريفها، متطرقة إلى توسعها ونموها وتوجيه ذلك بما يخدم سكانها ويحافظ على جمال

المدينة وخصوصية الريف. وعليه فهذه الدراسة تنسجم مع جغرافية تخطيط المدن أو ما يسمى حديثًا التخطيط الحضري. ويبرز دور الجغرافي في محاولة استيعاب وتحليل المشكلات التي تواجه تخطيط المدن بحساب نمو السكان وفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان من خلال الدراسات الميدانية مع مراعاةٍ لخصوصية المجتمع والإمكانات الطبيعية من موقع وموضع وموارد طبيعية تؤثر على تخطيط المدينة. ولعل تفعيل إشراك الجغرافي في تخطيط المدن ينبع من "الاهتمام بالمسح الجغرافي الذي بدأ يسبق التخطيط؛ خاصة بعد أن تعدى التخطيط المنطقة المبنية ليشمل الإقليم الواقعة فيه المدينة" (الهيتي، ٢٠٠٩، ص٥٣).

وقضية قضم الريف من قبل المدن هي مسألة أرقت دارسي المدن ولا تكاد تخلو دراسة للمدن إلا تعرضت لها؛ فهي مسألة تلقي بظلالها على المعنيين بتخطيط المدن من تخصصات عدة منهم الجغرافيون بالدرجة الأولى. وفي الوقت نفسه نجد المعنيين بالحفاظ على هوية الريف قد أولوا عناية في سبيل الحفاظ عليه، ولعل تمدد المدن على حساب الريف ...، هي من القضايا التي ناقشها الباحثون في هذا الميدان. وفي المجال الجغرافي برزت مجموعة من النظريات في جغرافية المدن طرحت بهدف تقليل مخاطر تمدد المدن، والنظريات التالية ناقشت هذا الأمر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

نظرية المدينة الممتدة "تعرف كذلك هذه النظرية باسم المدينة الشريطية أو الخطية، وظهرت هذه النظرية من قبل الباحث (سوريا ماتا) وذلك لمواجهة الشكل المركزي الذي أدى إلى تراجع الريف من خلال امتداد المدينة حول أطرافها، حيث اقترح المدينة الشريطية التي تقوم على إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسية، أما النظرية الثانية فهي المدن

التوابع؛ فقد ظهرت فكرة المدن التوابع سنة ١٩٢٢م من طرف المخطط الإنجليزي ريموند يونين، وقد طبقت نظرية المدن التوابع في إنجلترا بشكل خاص" (غضبان وبركاتي، ٢٠١٦م، ١٤٣٧هـ، ص١٧٢-١٧٤) وتعني هذه النظرية قيام أحياء تابعة للمدينة الأم.

كما يطرح لودفيج هيلبر زيمر نظرية التوسع الشبكي والتي تهتم بإعادة تخطيط المدينة وإنشاء المدن القديمة، وتقوم على أساس التوسع الأفقي بدلًا من الرأسي والانتقال إلى خارج المدن. حيث تمثل المدينة عدة وحدات مستقلة بخدماتها وهي عبارة عن تجمعات سكنية" (المرجع السابق، ص١٧٨). أما هوارد فقد فكر في مدينة فيها مزج بين المدينة والريف فيما سماه "المدينة الحدائقية التي تتخلص من سلبيات قلة الخدمات في الريف وضوضاء المدن، وتصور أن تكون المدينة بشكل دائري يتخللها أحزمة خضراء...إلخ" (الموسوي، ٢٠١٨م-١٤٣٩هـ، ص١٢٤).

"ومما يلحظ على هذه النظريات أن فيها إغفالا لأهمية مفهوم الاستدامة الجغرافية لا سيما الظروف الطبيعية، وعلى رأسها المناخ؛ فجميع هذه النظريات هي سائدة في تخيط مدن ذات أمطار شتوية أو صيفية في مناخات باردة ولم تكن بيئات أصحاب هذه النظريات شديدة الجفاف، كما يزيد من تفاقم المشكلة الإغفال الشديد للجوانب الاجتماعية" (الخالدي، ١٤٠٧هـ - ٢٠٠٥م، ص١٩).

أما بيئة بريدة ومحيطها الريفي على سبيل المثال: فهي ذات ظروف صحراوية وعلاقات دينية واجتماعية ينبغي مراعاتها عند محاولة الاستفادة من أي نظرية، وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن تطويع نظرية المدن التوابع أو ما يمكن أن يصطلح عليه في هذه الدراسة الأحياء التوابع كأسلوب يناسب قرى ريف بريدة كما سوف يظهر في الرؤية المستقبلية لاحقًا إن شاء الله.

وفي محاولة استدعاء بيئات مشابهة في الظروف الطبيعية والبشرية وتقابل مشكلات حضرية مشابهة يمكن أن يظهر لنا التجربة المصرية في التعامل مع الجيوب الريفية المحتواة وسط التجمعات الحضرية، فهناك الابتلاع الحضري وهو " أن يكون النمو من جانب المدينة فقط فتبتلع القرى لتصبح ضمن نسيجها العمراني، أما الصورة الثانية فهي تمثل الاحتواء المزدوج حيث يحدث هذا الاحتواء بامتداد كلٍّ من المدينة والقرية ثم يلي ذلك امتداد المدينة على محور امتداد التجمع القروي ويطلق عليه تلاحم ثنائي" (عبده، ٢٠٠٨م، ص٨) ولا زالت الجهات التنظيمية في مصر تحاول وضع الحلول المناسبة، إما بالإزالة والإحلال أو بإعادة التأهيل للمباني القديمة مع السعي لحل التحديات الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف؛ لكي ينسجموا مع الإطار العام للحياة المدنية التي فرضت عليهم.

٧- الدراسات السابقة:

أولًا: دراسات غير عربية:

١- تناول الباحث الصيني مينخونق وآخرون (٢٠٠٤) في دراستهم :
Urban Land expansion and arable loss in China-a case study Beijin-Tianjin Hebe region.

التوسع العمراني الحضري وأثره في فقدان الأراضي الزراعية، دراسة حالة لمنطقة حول بكين، حيث حاولت هذه الورقة تحليل الاختلافات المكانية والزمنية لتوسع الأراضي الحضرية وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة بين مدن مختلفة (بكين – منطقة تيانجين هيبي) وحددت الدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمكانية التي أدت إلى هذه الاختلافات. واستنادًا إلى بيانات تغيير الأراضي في المناطق الحضرية التي حُدِّدَت من خلال تفسير صور مخطط الأرض لاندسات (TM) ، تبين أن المناطق الحضرية توسعت على حساب المناطق الزراعية، بنسبة ٧١ ٪ بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠،

وسبب ذلك سرعة التوسع العمراني في المناطق الحضرية، وما إلى ذلك، هذه الاختلافات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية السريعة، ونظم التسجيل الأسرية الصارمة، والمبادئ التوجيهية للتنمية الحضرية، والسياسات الوطنية لاستخدام الأراضي.

٢- كما درس كل من القرشي وكومار (٢٠١٤م) استخدام الأراضي وتغيير الغطاء الأرضي في مدن المملكة العربية السعودية الصحراوية في مكة المكرمة والطائف باستخدام بيانات الصور الجوية

land Use and Land Cover Change Detection in the Saudi Arabian Desert Cities of Makkah and Al-Taif Using Satellite Data

طرحت هذه الدراسة تغيير LULC في مكة المكرمة والطائف في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠١٣ باستخدام صور Landsat. حيث أُستخدِم الحد الأقصى من الاحتمالية والتصنيف الموجه للأهداف لتطوير خرائط LULC. حيث كُشِفَ عن التغيير باستخدام المقارنة بين التصنيف و GIS. حيث أشارت النتائج إلى أن المناطق الحضرية قد زادت خلال الفترة ما يقرب من ١٧٤ ٪ في مكة المكرمة و ١١٣ ٪ في الطائف. وأظهر تحليل الغطاء النباتي فوق منطقة الدراسة تغيرًا من سنة إلى أخرى بسبب تغير متوسط هطول الأمطار في هذه البيئة. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي يقدمها الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية يمكن أن يلعب دورًا مهمًّا في تحديد وفهم العلاقة بين النمو السكاني وتغييرات LULC ، والتي يمكن أن تساعد في التخطيط المستقبلي وفي تجنب الآثار البيئية المحتملة التي تؤثر على توسيع المناطق الحضرية.

ثانيًا: دراسات عربية:

دراسة عبده (٢٠٠٨م) **بعنوان (الجيوب الريفية المحتواة في التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة)**، ركزت الدراسة على دراسة أنماط السكن المتدهورة في المدينة وهي المناطق الريفية المحتواة وسط التجمعات الحضرية

المخططة، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الأسس التي أفرزت هذا النمط، كما قدمت صورة توزيعية لهذه المناطق داخل مدينة الجيزة. هذا وقد حاولت الدراسة اقتراح آليات للتعامل مع هذه المناطق المتدهورة، بما يتفق مع معطيات المكان ومع الموارد والاتجاهات التخطيطية بها. واعتمدت الدراسة على المنهج السلوكي من أجل تفسير بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، للوصول إلى أنسب الأساليب للتعامل مع تلك المناطق من خلال عمليات صناع القرار. وطرحت بعض الحلول ومنها: استخدام أسلوب الإزالة والإحلال التدريجي، كما طرح أسلوب التطوير والارتقاء في بعض العزب، ولم يغفل الباحث أهمية البرامج التنموية لسكان تلك الجيوب الريفية، وأهمية إشراك السكان المحليين في الوصول إلى تحديد أفضل سبل النهوض بمناطقهم.

ثالثًا: الدراسات المحلية:

١- تناول الربدي (١٤١١هـ) مدينة بريدة وعنيت دراسته بالتطور التاريخي للعمران في المدينة وتطورها حتى عام ١٤٢٦هـ ، وعلى الرغم من مرور ثلاثة عقود على الدراسة أو أَزْيَدَ؛ إلا أنها توقعت تمدد المدينة غربًا على حساب ريفها، كما اقترحت الدراسة بعض الحلول لتجنب هذا التداخل ومنها تحديد نطاق الخدمات الإدارية لدى مركز المدينة والقرى الواقعة غربًا.

كما درس الشبعان (١٤١٣هـ) **منطقة الخبوب في القصيم: دراسة في جغرافية العمران الريفي**، تناولت هذه الأطروحة ريف بريدة الغربي البالغ عدد قراه ٣٧ قرية. وقد ركزت الدراسة على إظهار أثر الظروف الطبيعية وبخاصة الكثبان الرملية على توزيع هذه المراكز العمرانية ونوع النشاط الزراعي القائم في كل منها، ومن أهم نتائج الدراسة أن حركة الرياح الدائمة هي المسؤولة عن رسم اتجاه الكثبان الرملية مما ترتب عليه تموضع القرى داخل هذه الخبوب

وقيام النشاط الزراعي فيها، كما أوصت الدراسة بالمحافظة على هوية هذه القرى.

كما درس فضل والشبعان (١٤٢٦هـ) الأحياء العشوائية في مدينة بريدة (العليا والغماسية أنموذجًا) وركزت الدراسة على أثر هذه الأحياء في تخطيط المدينة وكونها مثلت أحد المعوقات في توصيل الخدمات لهذه الأحياء. واقترحت الدراسة سبل النهوض بهذه الأحياء وإعادة تهذيبها وإيصال الخدمات لها.

تناولت الحربي (١٤٣٧هـ) أثر الزحف العمراني لمدينة البكيرية على المساحات الزراعية، وركزت هذه الأطروحة على البحث عن أسباب توجهات المخططات العمرانية نحو الأراضي الزراعية، إلى جانب تقييم الأضرار الناجمة عن هذا التوجه، وكشفت الدراسة تقييم مساحي متزايد للعمران على حساب تناقص المساحات الزراعية، وأوصت الدراسة بإقامة مخططات وقائية في الأراضي غير المزروعة، إلى جانب سن قوانين صارمة على أصحاب المزارع عند تحويلها لمخططات عمرانية.

ويمكن أن تستفيد هذه الدراسة من الدراسات غير العربية بطريقة الاستفادة من التقنية في التوصل إلى نسبة التغير في الحافة الحضرية والريفية على حد سواء، أما بخصوص الدراسات المحلية ولا سيما القديم منها؛ فهي قدمت بيانات علمية عن المنطقة يمكن أن تساعد في معرفة وقياس كمية التغير التي مرت بهما المدينة وريفها وبخاصة الدراسة الخاصة بمنطقة الخبوب التي مر عليها ثلاثة عقود من الزمن. وعليه فإن هذه الدراسة – حسب حدود علم الباحثين– تعتبر الأولى من نوعها التي تناولت الحافة الحضرية والريفية لبريدة باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد للتوصل لخطورة هذا اللقاء واقتراح الحلول المناسبة لتقليل السلبيات في هاتين الحافتين.

٨- الإجراءات المنهجية للدراسة:

تهدف هذه الدراسة - بالدرجة الأولى- إلى تقييم مدى خطورة التقاء الهامش الحضري بالريفي وإلى الوصول إلى أفضل السبل لتخفف من المشكلات الناتجة عن ذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أُختير المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لهذه الدراسة، حيث يهتم بتوفير أوصاف دقيقة عن الظاهرة المراد دراستها عن طريق جمع البيانات وتحليلها ووصف النتائج، وتفسيرها للوصول إلى تعميمات تخدم في الخروج بتصور واضح عن المشكلة؛ ولتحقيق ذلك أُتُّبِعَت الخطوات التالية:

٨-١ طرق وأساليب جمع البيانات:

أولا: - **الدراسة الوثائقية في الكتب والدراسات ذات العلاقة بالموضوع؛** مثل: الكتب والأبحاث التي تعنى بالتنمية بشكل عام، وجغرافية التنمية بشكل خاص، إلى جانب الاطلاع على تقارير بعض شركات القطاع الخاص.

ثانيًا: - الدراسة الميدانية:

أ: - زيارات للهامش الحضري والريفي للاطلاع على نتائج هذا الالتقاء بين الهامشين.

ب: - زيارة بعض المسؤولين بأمانة القصيم وبلدية بريدة معًا وإجراء بعض المقابلات.

أدوات الدراسة:

أولًا: الخرائط.

أنتجت خرائط هذه الدراسة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS) اعتمادًا على الخرائط الطبوغرافية التالية:

- الخرائط الطبوغرافية (مقياس ١:٥٠٠٠٠)، التي تغطي منطقة الدراسة وتحولها إلى رقمية للتعرف على أسماء المواقع ، وهي:

- لوحة رقم ٣٤-٤٤٢٦ (بريدة شرق)، وزارة البترول والثروة المعدنية ، إدارة المساحة الجوية، الرياض، ١٩٨٢.
- لوحة رقم ٢١-٤٣٢٦ (بريدة غرب)، وزارة البترول والثروة المعدنية ، إدارة المساحة الجوية، الرياض، ١٩٨٢.
- اللوحة الطبوغرافية (مقياس ١:٢٥٠٠٠٠) التي تغطي منطقة الدراسة ، لوحة رقم NG 38-6 ، Edition 1-SA-ASD ، وزارة البترول والثروة المعدنية ، إدارة المساحة الجوية، الرياض.

٨-٢ طرق وتقنيات تحليل البيانات:

حددت منطقة الدراسة على المرئية الفضائية للقمر الأمريكي (Landsat) لعام 1990، والقمر الفرنسي Spot 5 لعام 2016 (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) شكل رقم : (١) ولمحاولة تتبع مدى التداخل الفعلي بين الريف والحضر والتمييز بينها على المرئيات الفضائية لمنطقة الدراسة عُمِلَ تصنيف مراقب Supervised classification كمرحلة أولية؛ حيث لوحظ ظهور المنشآت في مناطق الرشاشات الزراعية، وذلك عكس الواقع، لذا استلزم ذلك القيام بدراسة ميدانية مسحية – يوم السبت الموافق ١٤٤٠/٦/٤هـ – للوقوف على مناطق التداخل الفعلي بين الريف والحضر في منطقة الدراسة وأخذ بعض الصور الفوتوغرافية التي تظهر ذلك.

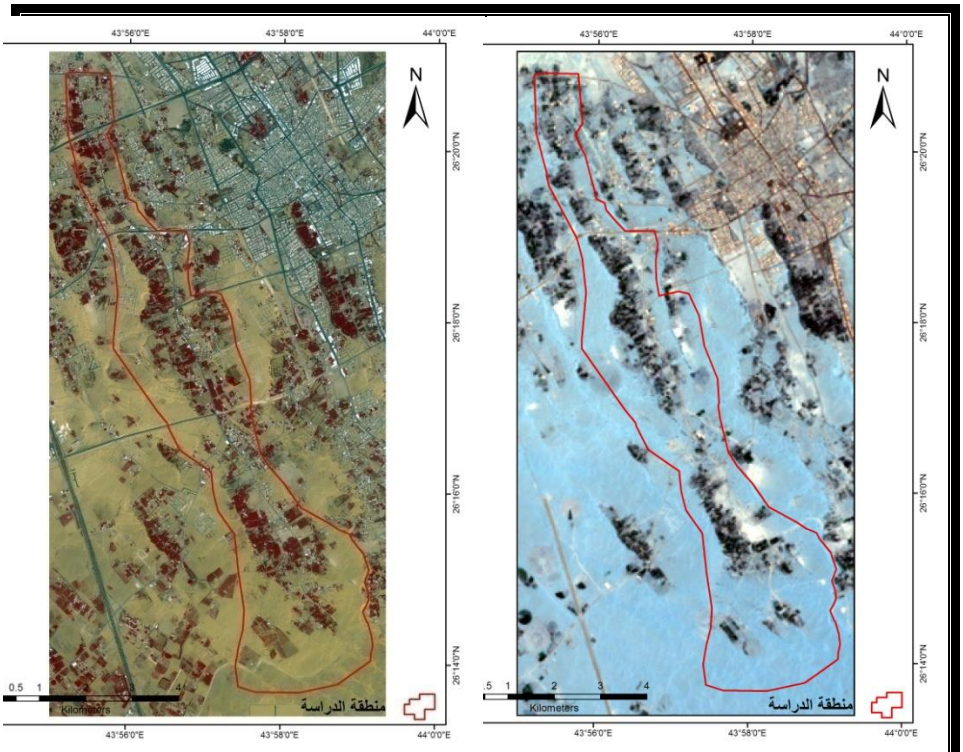

مرئية عام ١٩٩٠م	مرئية عام ٢٠١٦م

شكل رقم (١) المرئيات الفضائية المستخدمة في الدراسة

المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

٩- منطقة الدراسة:

تعتبر بريدة هي العاصمة الإدارية لمنطقة القصيم، وتقع المدينة على الضفة اليسرى لوادي الرمة، وفي النطاق الرسوبي؛ هذا الموقع أعطاها وفرة في مياهها الجوفية مما ساعد على النهوض الزراعي بالمنطقة. كما أن توسطها في نجد منحها فرصة لِأَنْ تكون عقدة لشبكة من الطرق تربطها بجميع أنحاء المملكة. انظر الشكل رقم (٢)، كما يبلغ عدد سكان مدينة بريدة نحو ٤٧٠ ألف نسمة حسب نتائج تعداد (١٤٣١هـ/٢٠١٠م) (مصلحة الإحصاءات

العامة والمعلومات، ١٤٣١هـ) "أما عن أعداد الأحياء فهي ٧٠ حيًّا، تتوزع على (٥٨٦ كم٢) حسب حدود النطاق العمراني كما هو في عام ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، والمخطط له أن تتسع مساحة النطاق العمراني لبريدة لتبلغ (٨٧٥ كم٢) في عام ١٤٥٠/٢٠٢٩م) (الربدي، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ص٨).

شكل رقم :٢.

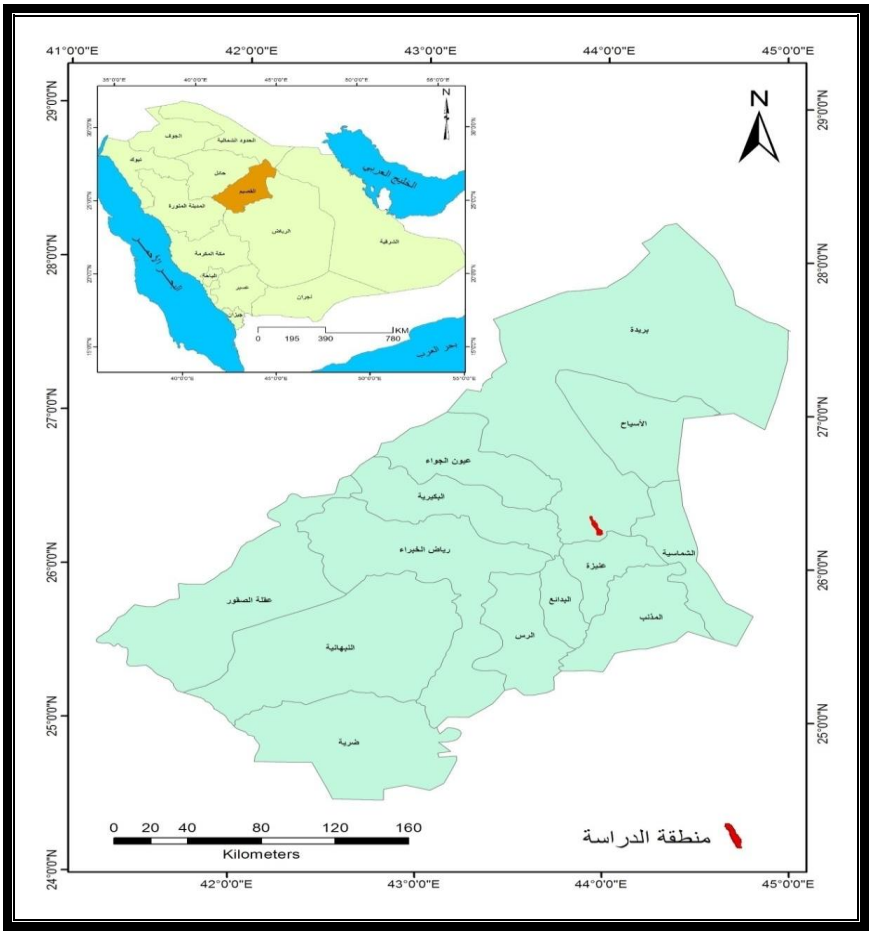

شكل رقم (٢) موقع منطقة الدراسة

المصدر: من عمل الباحثين.

١٠- ١ دوافع التوسع الحضري لبريدة :

تتمدد بريدة غربًا على حساب ريفها نتيجة لعدد من الدوافع المتداخلة؛ ولعل من أبرزها رغبة أفراد أسر الأرياف الغربية بأن يكونوا قريبين من القرى التي هاجروا منها في فترات سابقة؛ وذلك لسهولة التواصل مع أقربائهم ممن لا يزالون في تلك القرى، إلى جانب أهمية سرعة الوصول لمزارعهم أو استراحاتهم في الريف. كما لا يمكن إغفال انخفاض أسعار الأراضي مقارنة بشمال المدينة مثلًا، ففي الوقت الذي يصل فيه متوسط المتر في الشمال إلى ٧٠٠ ريال نجده ينخفض إلى ٤٠٠ ريال في الغرب (تقديرات مجموعة من مكاتب العقار) وفوق ذلك يأتي الحرص على القرب من مركز المدينة والذي لا يتعدى ٥ كم فقط عبر طريق الملك فهد أو الدائري الداخلي.

أما من جانب سكان الأرياف أنفسهم؛ فبعد توفر خدمات الماء والهاتف وتطور الطرق وانخفاض سعر قيمة الأرض أو الحصول عليها بالإرث؛ مثلت هذه الأسباب وغيرها دافعًا قويًا ليس فقط لمجرد توقف الهجرة من الريف إلى خارجه، بل أصبح الريف يجابه هجرة معاكسة من بريدة وغيرها. فانتشرت المخططات على منحدرات الكثبان الرملية – خاصة المطلة منها- مما جعلها مصدر جذب وبخاصة ممن ينشد الراحة والبعد عن ضوضاء المدينة. كما لا يمكن إغفال أن بعض موظفي الدولة ممن كان يعمل خارج القصيم وتم تقاعده عن العمل آثر أن يبني بيتًا ذا فناء واسع يحتوي على مجموعة من النخيل في مسقط رأسه في تلك الأرياف.

كما يمكن التأكيد على أهمية مساواة قيمة القرض العقاري ماديًّا بين بريدة وريفها مما شجع على البناء في الأرياف خاصة بين الشباب المتزوج حديثًا، إذ لم يعودوا يسكنون مع والديهم كما كان سائدًا من قبل، مع ملاحظة أنه لم تعد سكنى الأرياف سببًا لوقوعه تحت طائلة انتقاد أقرانه كما كان سائدًا

من قبل – أن سكان هذه الأرياف مجموعة من الفلاحين أثرت عليهم هذه المهنة فأصبحوا صعبي المراس يرفضون كثيرا من مظاهر التمدن– .

١٠–٢ أبرز معوقات التخطيط الحضري لبريدة في توسعها غربًا:

التركيب المورفولوجي الممتد لقرى الخبوب جاء نتيجة لموضعها الطبيعي بين كثيبين من الرمال رسمتهما الرياح السائدة على المنطقة، كما أن هذه المساكن أفسحت الجهة الغربية للمزارع؛ لقرب مصادر المياه منها، ولحمايتها من زحف الرمال عن طريق غرس أشجار الأثل. أما شرق الخب فهو مناطق رملية أقل انحدارا، وهي خالية من المساكن مما جعلها عرضة للتخطيط الحديث، وتطويقها وابتلاعها للقرى القديمة، حتى لقد أفرز التداخل بين الأحياء المخططة والقديمة مشكلة امتداد أخطبوطي زاحف نحو الدائري الغربي لبريدة. انظر شكل رقم (٢)، فهذه الصورة المفتتة لمساكن هذا الريف خلفها مجموعة من العوامل التي أعاقت التخطيط ووقفت أمام بعض مشاريع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء.

وبحدود علم الباحِثَيْنِ لا يوجد بيانات تفصيلية أو حتى خارطة تبين توزيع هذه المعوقات على الواقع، ولا يوجد أي مشروع وطني تصدى لدراستها لأن ذلك يكلف الكثير من المال والجهد وتعقبه يلزم البحث المطول في سجلات المحاكم والاطلاع على الوصايا وهذا يحتاج لمشروع حكومي مكلف. ولصعوبة تحديد الأراضي العالقة وهي باقية بدون ملاك أو عليها مطالبات سيقَ هذا الموقع من خب البريدي للخروج بتصور عن حجم المشكلة.

١- وقف سبيل ٢-بئر الدرع ٣-أوقاف نخيل
٤- أملاك الضويان ٥-أملاك متداخلة ٦-أملاك المشيطي
٧- أملاك المحيسني ٨- أملاك العناز ٩-سبيل الغليقة
١٠- وقف نخيل ١١-سبيل السمحان

شكل رقم (٣). صورة تفتيت الملكيات في خب البريدي

ومن دراسة الشكل (٣) يتضح أن هناك مجموعة من المعوقات كانت خلف تفتيت الأملاك ومنها ما يلي:

١- الإحياء:

نظام الإحياء يتكئ على حديث ((من أحيا أرضًا ميتة فهي له)،) ولهذا نجد انتشار الأثل وبعض الآبار المهملة في المنطقة لأنها تمثل نهاية وبداية أملاك سكان هذه القرى والمزارع. ونظام الإحياء في السعودية توقف في ١٣٨٦هـ تلاه في الآونة الأخيرة تعطيل نظام الإقطاع الزراعي. وبقيت صكوك التملك هي المعول عليها فقط. ومع ذلك فقد بقيت حدود الإحياء معتبرة شرعًا عند الاختلاف في تحديد الملكية، وبقاء هذه الحدود يعبر عن نقاط خلاف عند تخطيط الأحياء على الرغم من تجاوزها عند مد الطرق الرسمية التي تنفذ من قبل الدولة.

هذا التفتيت تحت نظام الإحياء السابق أصبح من أكبر معوقات التخطيط خاصة إذا كان المحيي متوفى فإن إجراءات إنهاء التخطيط تطول وقد يتشكل الحي حسب حدود واتجاه شجر الأثل.

٢- الإرث:

غياب وصية بعض ملاك المزارع والبيوت قد يكون سببًا في إهمال ذلك الإرث، ولا سيما إذا توفي الشخص وترك ذرية من أكثر من زوجة فإن الخصومة تدوم إذا لم يحسن الولي التصرف في الإرث حال وفاة الموروث، ومن نتاج تأجيل ذلك أن تكون المزرعة تحتاج لري وتكاليف رعاية، والأبناء قد نزحوا خارج الريف فتصبح المزرعة والبيوت مهجورة. صورة رقم (١).

المصدر: الدراسة الميدانية

صورة رقم (١) جزء من إحدى المزارع المهجورة

٣- الصبرة (تأجير طويل المدى):

على الرغم من أن هذا النظام انتهى في المنطقة، لا زالت آثاره باقية، حيث يعمد البعض إلى تأجير مزرعته لمدة قد تصل إلى ١٠٠ سنة أو أكثر مقابل إيجار سنوي زهيد، لكن بموت المؤجر والمستأجر تُهْمَل تلك المزارع أو حتى البيوت فتصبح مهملة حتى من قبل ملاكها الأصليين.

٤- الأسبال (الأوقاف):

الوقف هو حبس الأصل وتسييل الدخل بحيث يصرف في وجوه البر، ومنه الوقف الأهلي والذري. ولعل أبرز مشكله تواجه نظار الأوقاف هي اشتراط الواقف عدم تغيير المبنى إلى منفعة أخرى أو اختلاف الورثة للوقف الذري أيهم أحق بإدارته أو أيهم أشد فاقة ويستحق مالًا من دخله أو أن المنزل أوقف سُبِّلَ

على المحتاج من أبناء الواقف فيدب الخلاف بينهم أيهم أكثر حاجة أو أن المنزل تقادم وهجر ولم يعد أحد يهتم به أو أن الأسرة برمتها هاجرت لبريدة وتركت المسكن فارغًا فطالته يد الزمن فتهالك وآل للسقوط. ومن الطريف أننا قد نجد نخلة واحدة فقط تم إيقافها بإثباتات مكتوبة يصعب على الأحفاد التصرف أو إزالتها صورة (٢).

المصدر: الدراسة الميدانية

صورة رقم (٢) إحدى أشجار النخيل تم الحفاظ عليها لإثبات الملكية

٥- الحرائق:

هناك أملاك زراعية أهملت فأصابها الموات وقد تتعرض للحرائق مما ينذر بانطماس معالمها والتي قد تعتمد في تحديدها على نخلة أو أثلة وهذا مما ينذر ببقاء الملك عرضه للإهمال.

٦- العادات والتقاليد:

مجتمع الخبوب بالجملة مجتمع محافظ دينيًا ويسود فيه العرف المبني على الخصوصية الشخصية خاصة أنه مجتمع لا تزال فيه أواصر الأسرة قوية جدًا. لهذا عند قيام أي مشروع إنشائي تطويري لا بد من إجراء دراسة مسحية في أخذ آراء أهل الحل والعقد في هذه القرى بخصوص ملائمته للمجتمع. فعلى سبيل المثال: استثمار منحدرات الكثبان الرملية في غرب الخبوب في إقامة الحدائق أو المنشآت الحكومية أو حتى شاليهات التأجير لم تلق قبولا لديهم لكونها اختراقا لخصوصية الأسرة المبنية على احتشام النساء وسترهن عن أعين الرجال غير المحارم. وهذا مما أخر استثمار هذه الكثبان في التمدد العمراني. صورة رقم (٣).

المصدر : الدراسة الميدانية

صورة رقم (٣) (إطلالة على خب البريدي)

٧- تفتت الملكية:

كانت ظروف ري المزارع قديمًا من الآبار باستخراج الماء عن طريق سحبها بالحيوانات سببًا لمحدودية المساحة الزراعية التي يملكها المزارع؛ وكان

من دوافع حرص السكان على الأرض الزراعية أنهم كانوا يبنون مساكنهم في الغالب شرق المزرعة.

٨- تخطيط القرية وتصميم المنازل:

وهذا مما أصبح عائقًا عند محاولة إعادة تأهيل توزيع المساكن التي لا يفصل بينها سوى زقاق ضيق يسمح بمرور الدواب، أما المساكن فكانت متلاصقة استجابة لظروف المناخ القاسية، فتراص المساكن يقلل من برودة الطقس شتاء ويكسر حدة سطوع الشمس صيفا، مع جعل الطرق الضيقة ممتدة من الشمال للجنوب لتسمح بانسياب الرياح.

٩: التحليل والدراسة:

٩-١ الكشف عن التوسع الحضري:

استخدم الباحثان تقنيات الاستشعار عن بعد للكشف عن امتدادات التوسع الحضري على حساب الريف. وحُصِلَ على المرئيات الفضائية للعامين ١٩٩٠ و ٢٠١٦ للمنطقة بفاصل زمن ٢٦ عامًا، وهذه تعد فترة طويلة المدى في دراسات كشف التغير. والجدول التالي يوضح مواصفات المرئيات الفضائية من حيث الموقع والدقة المكانية والدقة الطيفية.

جدول رقم (١) مساحات الغطاءات الأرضية بمنطقة الدراسة خلال عامي ١٩٩٠-٢٠١٦

المتغير	مرئية عام ١٩٩٠		مرئية عام ٢٠١٦		مقدار التغير
	المساحة (كم٢)	(%)	المساحة (كم٢)	(%)	
المناطق العمرانية	٠,٦٣٤	٢,٥٠	٤,٢٥٣	٧٦.٦١	+ ٣,٦١٩
المناطق الزراعية	١٠,٨٥٥	٤٢,٧٨	٨,٨٤٢	٨٤34.	- ٢,٠١٣

من عمل الباحثين: اعتمادًا على نتائج التصنيف المراقب لمرئيتي عام ١٩٩٠، ٢٠١٦م

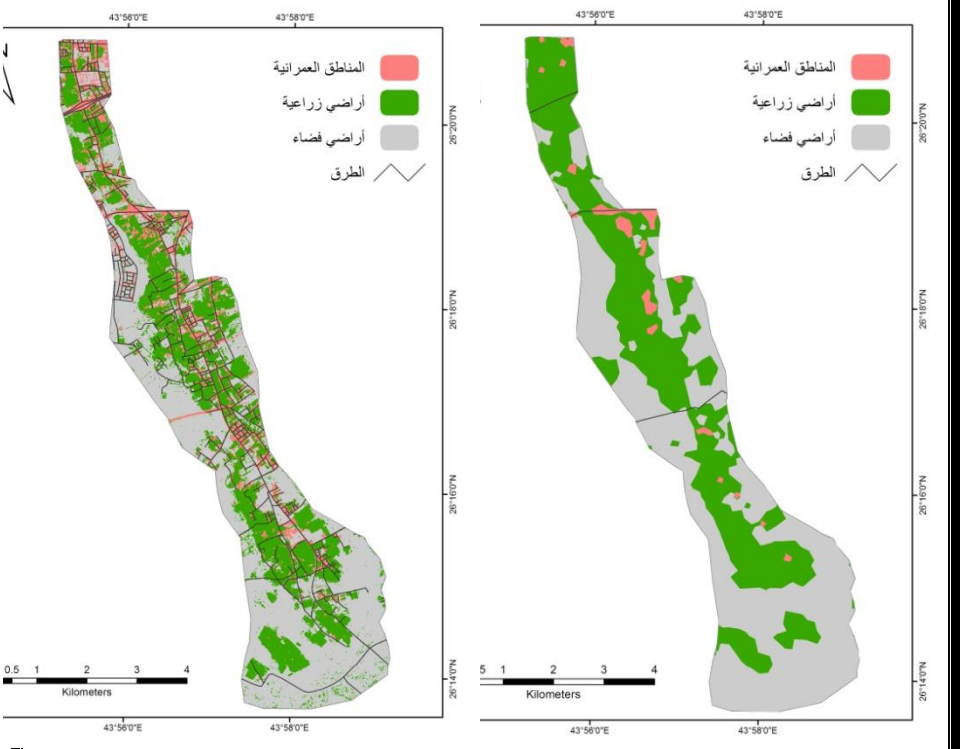

التصنيف المراقب لمرئية عام ١٩٩٠م	التصنيف المراقب لمرئية عام ٢٠١٦م

المصدر: من عمل الباحثين

شكل رقم (٤) التصنيف المراقب للمرئيات الفضائية المستخدمة في الدراسة

تمت عملية معالجة المرئيات الفضائية القبلية والبعدية باستخدام برنامج تحليل المرئيات الفضائية ERDAS lwagim، وقام الباحثان بالإجراءات الأولية من حيث إنزال المرئيات من الموقع المجاني USGS ثم إجراء الدمج الطبقي، ودمج الصور والتحسين والقطع لمنطقة الدراسة باستخدام sbyehll للمنطقة كما هو بالشكل (٤) واستخدم الباحثان طريقة التصنيف المراقب فئتي (المناطق

العمرانية والأراضي الزراعية) اللتين حُسِبَ المساحات لهما وأُظْهِرَ التغير الذي طرأ خلال فترة ٢٦ عامًا.

من الشكل (٤) والجدول (١) يتضح أن المساحة المشغولة للأراضي الزراعية في العام ١٩٩٠ كانت ١٠,٨٥٥كم٢ وبعد ٢٦عامًا تقلصت إلى ٨,٨٤٢ كم٢، يعني هذا أن هناك فقدا يقدر بحوالي ٢,٠١٣ كم٢ تحول إلى زيادة المناطق العمرانية التي زادت إلى ٤,٢٥٣ كم٢ في العام ٢٠١٦ بزيادة ٣,٢١٩ كم٢ عما كانت عليه في العام ١٩٩٠ فقد كانت ٠,٦٣٤ كم ٢فقط. الملاحظة التي تدعم حقيقة التوسع الحضري هي أن نسبة المناطق العمرانية في العام ١٩٩٠ كانت فقط ٢,٥% فيما قفزت إلى ٧٦,٦ % للعام ٢٠١٦ وهذه نسبة كبيرة جدًا تأثرت بها نسبة لأراضي الزراعية بالمنطقة كما يوضحه الشكل البياني التالي:

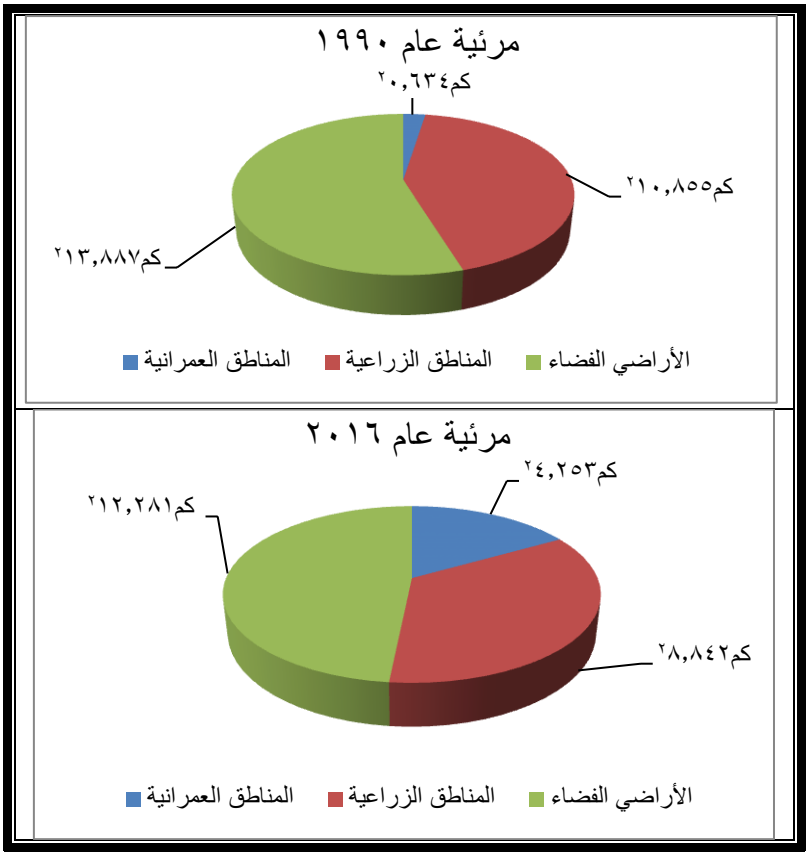

المصدر : من عمل الباحثين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (١)

شكل بياني رقم (٥) مساحات الغطاءات الأرضية بمنطقة الدراسة خلال عامي ١٩٩٠- ٢٠١٦

النتائج والتوصيات:

من خلال تتبع هذه الدراسة اتضح أن صورة هذا التلاحم بين الريف والحضر خلفها سلسلة من الأسباب المتداخلة: منها على سبيل المثال أن تمدد بريدة غربًا على حساب ريفها جاء نتيجة لرغبة من أفراد أسر الأرياف الغربية في أن يكونوا قريبين من القرى التي هاجروا منها في فترات سابقة؛ وذلك

لسهولة التواصل مع أقربائهم، إلى جانب أهمية سرعة الوصول لمزارعهم أو استراحاتهم في الريف. يدعم ذلك انخفاض أسعار الأراضي مقارنة بشمال المدينة.

أما من جانب سكان الأرياف أنفسهم؛ فبعد توفر خدمات الماء والهاتف وتطور الطرق وانخفاض سعر قيمة الأرض أو الحصول عليها بالإرث؛ مثلت هذه الأسباب وغيرها دافعًا قويًّا ليس فقط لمجرد توقف الهجرة من الريف إلى خارجه، بل أصبح الريف يجابه هجرة معاكسة من بريدة وغيرها. فانتشرت المخططات على منحدرات الكثبان الرملية على وجه الخصوص.

أما عن أبرز معوقات التخطيط الحضري لبريدة في توسعها غربًا فيتجلى ذلك في التركيب المورفولوجي الممتد لقرى الخبوب؛ نتيجة لموضعها الطبيعي بين كثيبين من الرمال فغرب الخبوب كثيب رملي مرتفع فتت الأحياء وأعاق تمدد الطرق، أما شرق الخب فمناطق رملية أقل انحدارا وهي خالية من المساكن مما جعلها عرضة للتخطيط الحديث وتطويقها وابتلاعها للقرى القديمة حتى لقد أفرز التداخل بين الأحياء المخططة والقديمة مشكلة امتداد أخطبوطي زاحف نحو الغرب.

ناهيك عن وقوف نظام الإحياء الذي يتكئ على حديث ((من أحيا أرضًا ميتة فهي له)) ولهذا نجد انتشارا للأثل إلى جانب بعض الآبار المهملة في المنطقة؛ لأنها تمثل نهاية وبداية أملاك سكان هذه القرى. كما أن صعوبة التعامل مع الأملاك الموروثة فاقم من حجم المشكلة. كما يمكن الإشارة إلى ثوابت وعادات الناس التي قد حالت دون الاستفادة من المسطحات الرملية المطلة على القرى بأن تتحول إلى منازل أو مبان حكومية لأنها تخترق خصوصية ساكني الريف.

كما توصلت الدراسة إلى تقويم خطورة تمدد المدينة على حساب الأرياف الغربية؛ بأن المساحة المشغولة للأراضي الزراعية في العام ١٩٩٠ كانت ١٠,٨٥٥ كم٢ وبعد ٢٦عامًا تقلصت إلى ٨,٨٤٢ كم٢، يعني هذا أن هناك فقدا يقدر بحوالي ٢,٠١٣كم٢ تحول إلى زيادة المناطق العمرانية التي زادت إلى ٤،٢٥٣كم٢ في العام ٢٠١٦ بزيادة ٣,٢١٩ كم٢ عما كانت عليه في العام ١٩٩٠ فقد كانت ٠,٦٣٤كم ٢فقط. الملاحظة التي تدعم حقيقة التوسع الحضري هي أن نسبة المناطق العمرانية في العام ١٩٩٠ كانت فقط ٢,٥% فيما قفزت إلى ٧٦,٦ % للعام ٢٠١٦ وهذه نسبة كبيرة جدًّا تأثرت بها نسبة الأراضي الزراعية.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كمحاولة لإيجاد أرضية تساهم في إيجاد التناغم بين بريدة وريفها، لعل من أبرزها ما يلي:

١- تهذيب القرى عن طريق إعادة تخطيطها مع بقاء هويتها ما أمكن ذلك؛ وذلك بتشكيل لجان مشتركة لحل مشكلة تعلق الأسبال والأراضي والمنازل الموروثة.

٢- إعادة تأهيل بعض المزارع القديمة لتتحول إلى حدائق عامة أو نزل ريفية كمورد سياحي.

٣- إصدار قرارات حاسمة كفيلة بأن تحد من التعدي على المزارع؛ لكي لا تتحول إلى أحياء سكنية.

٤- إيقاف بناء المشاريع الحكومية الخاصة ببريدة ونقلها إلى شمال المدينة حيث توفر المساحات الفضاء.

٥- إيقاف تراخيص الورش ومحلات الحدادة في هذه الأرياف للحفاظ على نقاء الهواء وهوية الريف.

المصادر والمراجع

١- الراوي، عبد الناصر صبري (٢٠١٧م-١٤٣٨هـ) **الأسس الجغرافية لتخطيط المدن**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

٢- الربدي، محمد صالح (١٤٣٦هـ) سكان المملكة

٣- ـــــــــــــ (١٤١١هـ) مدينة بريدة: دراسة في الخصائص الطبيعية والسكانية، ط٢ شركة العبيكان للطباعة، الرياض.

٤- الهيتي، صبري فارس (٢٠٠٩) **التخطيط الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

٥- الخالدي، عبد الله بن سعد (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) **النظرة الجغرافية في تخطيط المدينة الصحراوية**، بحوث جغرافية سلسلة محكمة غير دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية، ٦٩، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض.

٦- الشبعان أحمد محمد (١٤١٣هـ) **منطقة الخبوب في القصيم دراسة في جغرافية العمران الريفي**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧- الشبعان، أحمد محمد والأيوبي، فضل (١٤٢٦هـ) الأحياء العشوائية في مدينة بريدة (العليا والغماسية أنموذجًا)، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.

٨- الشراورة، علي سالم إحميدان [؟] (٢٠١٨م-١٤٣٩هـ) عدالة التنمية بين الريف والحضر، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

٩- الحربي (١٤٣٧هـ) أثر الزحف العمراني لمدينة البكيرية على المساحات الزراعية، رسالة ماجستير، جامعة القصيم.

١٠- الموسوي، محمد عرب (٢٠١٨م-١٤٣٩هـ) **جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

١١غضبان، فؤاد وبركاتي، فاطمة (٢٠١٦م-١٤٣٧هـ) **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

١٢- جلول، زناتي (٢٠١٥م/١٤٣٦هـ) **النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان.

١٣- عبده، أشرف علي (٢٠٠٨م) **الجيوب الريفية المحتواة في التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة**، سلسلة بحوث جغرافية، العدد ٢٠ من إصدارات الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

١٤- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٠م) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٣١-٢٠١٠م، وزارة المالية والاقتصاد والتخطيط.

١٥- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض.

١٦- وزارة البترول والثروة المعدنية، إدارة المساحة الجوية، الرياض، ١٩٨٢.

المراجع غير العربية:

Minghong Tan and Others (2004) **Urban Land expansion and arable loss in China-acase study Beijin-Tianjin Hebe region, land use Policy Vol22, Issue3, pp 137-196**.

Abdullah F. Alqurashi and Lalit Kumar (2014) **Land Use and Land Cover Change Detection in the Saudi Arabian Desert Cities of Makkah and Al-Taif Using Satellite Data,** Ars Journal.Vol.3 No3. pp**106-119.**